المملكـة المغربـيـة

كتابة الدولة المكلفة بالمـاء والبيئـة

المـجلـس الـوطنـي للـبيئــة

"الآليات المؤسساتية والقانونية والمالية من أجل تدبير أنجع للبيئة"

تقـريـر الـدورة السادسة

11 ماي 2009

الربــاط

الـفـهـرس

I - المقدمــة
- الجلسة الافتتـاحية
- الجلسة العامة
- أشغال اللجن
- الجلسة الختامية

II - التوصيـات

1.التوصيـات العامـة

2.التوصيـات الخاصـة
أ- توصيـات اللجنة الأولى "الآليات المؤسساتية والقانونية"
ب- توصيـات اللجنة الثانية "الآليات الاقتصادية"

III - ورقة حول التقارير المعروضة

IV- المرفقات

خطابات الافتتاح والختام

- **خطـاب السيد الوزيـر الأول**
- **خطـاب السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة**
- **برقية الولاء والإخلاص**

جدول الأعمال

I-المقـدمـة

عقد المجلس الوطني للبيئة دورتـه السادسة بالرباط، وذلك يوم الاثنين 11 مـاي 2009، حول موضوع **"الآليات المؤسساتية والقانونية والمالية من أجل تدبير أنجـع للبيئة"**، وقد ترأس جلستها الافتتاحية السيد الوزير الأول، بحضور عدد من أعضاء الحكومة: وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وزيرة الشباب والرياضة، وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، كاتب الدولة المكلف بالتنمية الترابية والمندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر وكاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة والسيد محمد البدراوي، الأمين العام لهذه الدورة.

كما حضر هذه الجلسة كذلك عدة شخصيات مدنية وعسكرية وممثلو الهيئات الدولية والإقليمية بالمغرب.

وشارك في أشغال هذه الدورة أعضاء المجلس وممثلو عدة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلو الجماعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية والجمعيات غير الحكومية والجامعات والمعاهد العلمية بالإضافة إلى عدة فعاليات اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والإعلام والتي ساهمت في إغناء الحوار وتبادل المقترحات والآراء.

الجلسة الافتتاحية:

تميزت هذه الجلسة بالكلمة التوجيهية للسيد الوزير الأول الذي أكد على أهمية هذه الدورة التي تلتئم فيها كل الفعاليات الوطنية، من إدارات عمومية وسلطات وجماعات محلية وخواص ومجتمع مدني وباحثين ومهتمين، للوقوف على الوضع البيئي ببلادنا، وما تحقق من منجزات وأوراش في هذا المجال، وما هي انتظاراتنا لرفع التحدي البيئي في مختلف جوانبه.

كما أكد السيد الوزير الأول، أن طرح موضوع الآليات الاقتصادية في هذه الدورة، يعتبر نقلة نوعية في أشغال هذا المجلس، باعتبار أن المقاربة الاقتصادية لحل القضايا البيئية أصبحت موضوع الساعة أمام ضخامة القضايا البيئية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ومستوى نموها، داعيا إلى البحث في إطار هذه الدورة على أنجع الآليات وأكثرها فعالية لمواكبة مختلف برامج حماية البيئة واستصلاحها وتثمينها.

وبعد ذلك، ألقى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، رئيس المجلس الوطني للبيئة كلمة أبرز فيها أهمية المواضيع المطروحة على المجلس، والتي تدخل في صلب استراتيجية بيئية جديدة تقوم بالأساس على دعم سياسة القرب بغية تقويم منحنى تدهور البيئة والرفع من وثيرة إنجاز البرامج والمنجزات الميدانية لمواجهة هذا التحدي البيئي الذي يكلف ميزانية هامة تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، وقد توجت بالتوقيع على اتفاقيات إطار بين الحكومة والجهات بحضور صاحب الجلالة نصره الله. وستنجز في إطار هذه الاتفاقيات، التي تقنن هذه الإستراتيجية وتعتبر إحدى مكوناتها، برامج ومشاريع بيئية مندمجة وتشاركية، حيث أعطى، السيد الوزير، قراءة لأهم مضامين هذه البرامج. كما أبرز حيثيات تبني المقاربة الاقتصادية في منهجية العمل البيئي ببلادنا.

وخلال هذه الجلسة أشرف السيد الوزير الأول على تسليم جائزة الحسن الثاني للبيئة على الفائزين برسم سنة 2008. حيث قامت السيدة المنسقة لهيئة تحكيم جائزة الحسن الثاني للبيئة، بتقديم نبذة عن الجائزة وطريقة اشتغال هيئة التحكيم. إذ أن هذه الجائزة تعتبر إحدى الآليات المهمة لدعم وتحفيز الإبداع والاهتمام بقضايا البيئة وصيانة مقوماتها. وتهدف إلى تشجيع كل الأعمال والمبادرات التي تساهم في حماية البيئة والمحافظة على التراث الحضاري والطبيعي وإلى تحسين إطار عيش السكان.

وفيما يخص نتائج جائزة الحسن الثاني للبيئة، فهي كالتالي:

الرتبة الأولى : المدرسة الحسنية للأشغال العمومية عن مجهوداتها في مجالي التكوين والبحث العلمي في الميادين المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

الرتبة الثانية : مناصفة بين السيدة لطيفة سبأ عن التحقيقات البيئية التي يتضمنها برنامجها الإذاعي "الحياة بيئة" والسيد عبد العزيز بنونة باسم المجموعة عن المؤلف التحسيسي "مدخل إلى الطاقة".

الرتبة الثالثة : جمعية "أصدقاء البيئة بزاكورة" عن مجموع أعمال الجمعية في مجال حماية البيئة بإقليم زاكورة وتدعيم تنميته المستدامة.

كما تم تسليم شواهد تقديرية:

- للدكتور محمد أبو الفتوح بركات حسن من مركز بحوث وتطوير الفلزات بجمهورة مصر العربية عن مساهمته المتمثلة في أبحاث ودراسات علمية في مجال معالجة المياه والمخلفات الصناعية السائلة باستخدام تقنيات متطورة وتكنولوجيات مبسطة واقتصادية.
- للسيد عبد الغني كرطيط، عن مؤلفه حول مخاطر انزلاق التربة بمدينة فاس وضاحيتها.
- للسيد عبد الجليل مالكي، عن بوابته الالكترونية للتعريف بزاكورة.
- للسيد Daniel Vuillon عن مشروع شبكة الحدائق الفلاحية البيئية بمنطقة السهول.

وأخيرا، تم ختم هذه الجلسة الافتتاحية بعرض شريط حول الحالة البيئية بالمغرب.

وعلى هامش هذه التظاهرة، تم تنظيم عرض لوحات موضوعاتية شارك فيها متدخلون متخصصون ونذكر منها :

المجلس الوطني للبيئة، برنامج التطهير السائل وتصفية المياه العادمة والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية وآليات التنمية النظيفة وصندوق محاربة التلوث الصناعي والمرصد الوطني للبيئة بالمغرب والإستراتيجية القانونية في مجال البيئة والشراكة مع الجهات لإنجاز مشاريع مندمجة بقطاعي الماء والبيئة...إلخ

الجلسة العامة

في بداية الجلسة، ألقى السيد محمد البدراوي، الأمين العام لهذه الدورة كلمة أبرز فيها أهمية هذه الدورة والنقط الواردة في جدول أعمالها. كما قام بتقديم الوثائق التي سيتم عرضها خلال هذه الدورة. بالإضافة إلى ورقة حول أهم توصيات ومقترحات المجلس خلال دورته الخامسة. وهذه الوثائق هي :

- إستراتيجية القرب لقطاع البيئة.
- الآليات القانونية في خدمة البيئة بالمغرب.
- الآليات الاقتصادية في خدمة البيئة.

العروض :

تميزت هذه الجلسة بتقديم عروض حول البرامج الآتية (أنظر المرفقات):

- عرض حول إستراتيجية القرب لقطاع البيئة من طرف السيدة لطيفة الكفيفي، رئيسة قسم المرصد الوطني للبيئة؛
- عرض حول الآليات القانونية والمؤسساتية من طرف السيد ابراهيم الزياني، مدير التقنين والمراقبة؛
- عرض حول النظام الجبائي البيئي من طرف الخبير الدولي السيد كلارك يورك ؛
- عرض حول الآليات الاقتصادية في خدمة البيئة من طرف السيد محمد النبو، مدير الدراسات والتخطيط والتوقعات المستقبلية.

أشغال اللجن:

تابع المجلس أشغاله بعد جلسة العروض من خلال لجنتين وهما :

الأولى: الآليات المؤسساتية والقانونية.

الثانية: الآليات الاقتصادية.

ترأس اللجنة الأولى السيد العربي السباعي (قطاع الصيد البحري) ومقررها السيد إبراهيم الزياني (كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة).

أما اللجنة الثانية، فقد ترأسها السيد أحمد بوحولي (الجمعية المهنية لشركات الإسمنت) ومقررها السيد محمد النبو (كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة).

وقد تميزت أشغال هذه اللجن بمناقشات مستفيضة شارك فيها كل المتدخلين من ممثلي الإدارات والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والجمعيات وغيرها من المتدخلين والفاعلين في هذا الميدان، أفضت إلى بلورة مجموعة من التوصيات الهامة تم عرضها خلال الجلسة الختامية.

الجلسة الختامية

خلال هذه الجلسة، وضح الأمين العام أن هذه الدورة تميزت بتنوع وغنى النقاش والحوار وتطرقت لموضوعات دقيقة.
كما قام باستعراض ما تم تقديمه خلال هذه الدورة مع إبراز أهم النقط والاقتراحات وقراءة التوصيات العامة وفي الأخير، تمت قراءة التوصيات المنبثقة عن اللجنتين من طرف مقرري اللجن.
وفي الختام، ألقى السيد شكيب النوري، الكلمة الختامية للسيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة، يهنئ فيها الحاضرين على مشاركتهم الفعالة في أشغال هذه التظاهرة والتي تميزت بعطاء كبير وحرصت على تدارس قضايا مهمة تتميز بالنوعية (أنظر المرفقات).
كما قام أخيرا بتلاوة نص برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.